



## صندوق النقد الدولي

بلاغ صحفي الإثنين 11 يونيو 2007

### تصريح بعثة صندوق النقد الدولي على إثر المشاورات مع المغرب في إطار المادة 4

- الإثنين 11 يونيو 2007 -

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد دومينيكو فانييتزا، ابتداء من 31 مايو 2007، بزيارة للمغرب في إطار المشاورات المنتظمة برسم الفصل 4 من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي التي تقتضي تشخيصا سنويا للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الصندوق يتمخض عنه وضع تقرير يعرض على أنظار مجلس إدارة الصندوق في غشت 2007، ويمكن الاطلاع على هذه الخلاصات الأولية للبعثة بالإضافة إلى التقرير النهائي والمنشورات حول المغرب في الموقع الإلكتروني للصندوق [www.imf.org/external/country/MAR/index.html](http://www.imf.org/external/country/MAR/index.html).

وكالعادة، فقد تطرقت المشاورات حول السياسات والآفاق الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وقد كان لهذه البعثة مقابلات مثمرة مع السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخصوصة، والسيد محمد بوسعيد، وزير تحديث القطاعات العمومية، والسيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، بالإضافة إلى السيد أحمد الحليمي، المندوب السامي للتخطيط. وتشكر البعثة السلطات المغربية على روح التعاون العالية التي أحاطت بهذه المباحثات وحرارة الاستقبال المخصص لها.

وقد سجلت البعثة بارتياح النتائج الممتازة التي تم تسجيلها خلال سنة 2006، وفي مقدمتها الارتفاع المنتظم لوتيرة نمو الناتج المحلي غير الفلاحي منذ سنة 2003، وهو ما يعكس تنوعا في مصادر هذا الناتج، حيث حقق نمو الناتج المحلي معدل 5,4% منذ سنة 2001 مسجلا بذلك قطيعة مع التوجه المسجل في الماضي. وتعكس هذه النتائج الإيجابية جودة التسيير الماكرو- اقتصادي والإصلاحات التي تم اتخاذها من أجل الرفع من الإنتاجية العامة و متانته في مواجهة الصدمات.

و تؤكد التطورات المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2007، أن النمو الإجمالي يتخلص من تأثير التقلبات المناخية بشكل تدريجي. إن الانخفاض المتوقع للإنتاج الفلاحي، سيقفلص من معدل نمو الناتج المحلي الخام من 8,1% خلال سنة 2006 إلى 2,5% سنة 2007، لكن وتيرة نمو الناتج الإجمالي الخام غير الفلاحي سترتفع من 5,2% خلال سنة 2006 إلى 5,5% خلال سنة 2007، وهي نتيجة تعزى بالأساس إلى ديناميكية الاستثمار الخاص.

هذا ويتوقع أن تستمر الوضعية الخارجية للمغرب في التحسن، وأن يغطي حجم الموجودات الخارجية حجم المديونية الخارجية. كما يتوقع أن يستمر التحكم في مستوى التضخم وأن يتم الإبقاء على عجز الميزانية في حدود أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام.

وسيظل هدف السياسة الماكرو اقتصادية هو تقوية الدينامية الاقتصادية الحالية وذلك لتقريب مستوى معيشة السكان من مستوى معيشة في الدول الناشئة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي. وسيسمح النمو القوي من متابعة تقليص معدل البطالة الذي يبقى مرتفعا وخاصة في الوسط الحضري لدى فئات الشباب. وفي هذا السياق تركزت المباحثات حول أربعة محاور كبرى،

- متابعة تقوية وضعية الميزانية في مدى متوسط وذلك بهدف تقليص حجم المديونية العامة إلى الناتج الداخلي الخام لتوازي المعدل المسجل في الدول الناشئة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي. ويظهر أن توقعات الميزانية لسنة 2007 تتطابق مع هذا الهدف، وذلك نتيجة للنتائج الجبائية الإيجابية المسجلة خلال سنة 2006 واعتدال النفقات الجارية وبالأخص كتلة الأجور والحفاظ على نفقات المقاصة في حدود الاعتمادات المتوقعة (1,7% من الناتج المحلي الإجمالي).

- الحفاظ على نسبة تضخم ضعيفة مقارنة مع الدينامية المتزايدة للطلب الداخلي والاستثمار الداخلي والخارجي. ورغم تباطؤ معدل التضخم المسجل خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2007، فإن الحذر المعبر عنه من طرف بنك المغرب يجد ما يسندده، غير أن تقوية الإطار التحليلي والتوقعاتي لبنك المغرب، بالإضافة إلى جهوده في مجال التواصل ستمكن من المساهمة في تحسين شفافية السياسة النقدية والتحكم في معدلات التضخم.

- تعميق الوساطة المالية بهدف ضمان تعبئة الموارد المتاحة لتمويل الاقتصاد، وقد أظهر ارتفاع مستوى الاقتراض الممنوح للقطاع الخاص، مدى نجاح الإجراءات المتخذة في هذا الإطار. وبالموازاة مع ذلك، فإن مواصلة التقدم فيما يتعلق بالإشراف المالي، سيسمح بتقوية القطاع المالي. وفي هذا الصدد، فقد تم تقليص محفظة متأخرات الديون من 15,7% خلال سنة 2005 إلى 10,9% خلال سنة 2006 ومن 9,6% إلى 7,4% بدون احتساب المؤسسات المالية العمومية. كما أن تحسن التمويلات البنكية من طرف البنوك، قد شكل تطورا مهما في هذا الاتجاه.

- تعميق اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي، إذ لازالت الجهود المتعلقة بالتحريك التجاري، سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي متواصلة. فالجهود التي بذلها المغرب في إطار تقوية الاندماج المغربي مشجعة، لكنها ينبغي أن تصاحب بمواصلة سياسة تحرير متعددة الأطراف وذلك تجنباً لمخاطر تحريف التجارة عن مسارها. كما أن منح هوامش إضافية للتسيير الماكرو - اقتصادي والانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة سيسهل لامحالة نجاح اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي.